

السيولة النقدية الفائضة والأداء المالي للمصارف الإسلامية في مملكة البحرين: دراسة ميدانية

حسين خشارمه

hkhasharmeh@hotmail.com

أنور عبدالله البصري

anwaralbasri6@gmail.com

جامعة العلوم التطبيقية - مملكة البحرين

السيولة النقدية الفائضة والأداء المالي للمصارف الإسلامية في مملكة البحرين:

دراسة ميدانية

حسين خشارمه

أنور عبدالله البصري

جامعة العلوم التطبيقية - مملكة البحرين

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين السيولة النقدية الفائضة والأداء المالي في المصارف الإسلامية في مملكة البحرين خلال الفترة (2009-2016)، وشملت عينة الدراسة اثني عشر مصرفاً إسلامياً. ومن أجل تحقيق هذا الهدف جرى تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد الحصين وفقاً لنموذج الأثر العشوائي (Random Effect) بواسطة حزمة التحليل الإحصائي (STATA). وقد جمعت البيانات اللازمة من التقارير السنوية لعينة الدراسة. وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية الفائضة والأداء المالي في المصارف الإسلامية، في حين أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والأداء المالي في المصارف الإسلامية. وقد ختمت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها قيام مصرف البحرين المركزي بالنظر في إمكانية فتح نافذة إسلامية للاستفادة من السيولة النقدية الفائضة الموجودة بالمصارف الإسلامية من خلال القبول بودائع استثمارية قصيرة ومتوسطة الأجل مقابل حصول تلك المصارف الإسلامية على هامش ربح بما يتوافق مع أحد صيغ الاستثمار الإسلامي، وبالمقابل منح قروض بهامش ربح أيضاً بما يتوافق مع أحد صيغ التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: السيولة النقدية الفائضة، المصارف الإسلامية، الأداء المالي، مملكة البحرين.

Excess Liquidity and Financial Performance of Islamic Banks in the Kingdom of Bahrain: An Field Study

Hussein Khasharmeh
Anwar Albasri
Applied Science University - Kingdom of Bahrain

Abstract

This study aims to investigate the relationship between excess liquidity and financial performance in Islamic banks in the Kingdom of Bahrain during the period (2009-2016). The study sample included twelve Islamic banks.

To achieve this goal, the data were analyzed using the Heterogeneous Multiprotocol Analysis using the random effect model (STATA). The necessary data were collected from the annual reports of the sample. The study showed a statistically significant inverse relationship between excess liquidity and financial performance in Islamic banks. The study showed a statistically significant positive correlation between capital adequacy and financial performance in Islamic banks.

The study concluded with a number of recommendations, the most important being the Central Bank of Bahrain to consider the possibility of opening an Islamic window to take advantage of excess cash available in Islamic banks through the acceptance of short and medium-term investment deposits in return for those Islamic banks on a profit margin in line with one of the Islamic investment formulas, And in return to grant loans with a profit margin also in accordance with one of the forms of Islamic finance.

Keywords: Excess Liquidity, Islamic Banks, Financial Performance, Kingdom of Bahrain.

مقدمة

للمصارف الإسلامية خصوصية تتبع من فلسفتها المتتمة بأحكام الشريعة الإسلامية التي ترفض أي تعامل بالفائدة سواء كان اقراضاً أم اقتراضاً، ويمكن ملاحظة أن المصارف الإسلامية أكثر استقراراً مقارنة بالبنوك التقليدية (https://islamonline.net/22307)، لأنها تستند إلى مجموعة من الضوابط مثل مشاركة المستثمرين والمساهمين في المخاطرة لتجنب الأزمات ومنع المتاجرة في المشتقات المالية ومنع بيع ما لا يملك وتحريم أية عقود تقوم على الربا والغرر.

تعد السيولة في المصارف الإسلامية عاملاً أساسياً يتم بموجبه تقييم ومقارنة الأداء المالي لها (القضاة، 2013)، فالسيولة تقيس قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات عند استحقاقها، وتحدد هذه الميزة مستوى مخاطر السيولة المرتبطة بتشغيلها، حيث يعتبر مؤشر السيولة ذو أهمية قصوى بالنسبة للدائنين والمستثمرين. لذا فإن عدم قدرة أي مصرف على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها يجعل أصحاب المطالبات يترددون في التعامل معه، وذلك بسبب وجود فرص حدوث خسائر محتملة، لذلك تجد المصارف الإسلامية الاحتفاظ بفائض من السيولة حلاً لتلك المشاكل (العبيد، 2016).

وتعد السيولة أحد أهم المخاوف والتحديات الخطيرة بالنسبة للمصارف الإسلامية بشكل خاص والبنوك بشكل عام، حيث تولي المصارف الإسلامية هدف السيولة أهمية كبيرة، وقد يعزى ذلك لعدة أسباب منها:

- أ- صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية (كصيغة السلم) تنطوي على قدر من المخاطر أكبر منه في صيغ التمويل للبنوك التقليدية، لأنها صيغ قائمة على المشاركة، مما يتطلب توخي الحذر عند اتخاذ القرارات المالية لحماية أموال المودعين (الكور، 2010).
- ب- إن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية كالمضاربة والمشاركة تنطوي على عدم معرفة مواعيد السداد، بسبب عدم وجود مواءمة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة (بن عمارة، 2013، والكور، 2010).

ج- عدم قدرة المصارف الإسلامية للاستعانة بالبنك المركزي أو البنوك التقليدية كمصدر للسيولة أو الاقتراض وذلك لكونها صيغ تمويل تعتمد على الفائدة (السعدي، 2010، وشحاته، 2010).

مما جعل المصارف الإسلامية حريصة دائماً على توافر القدر الكافي من السيولة لديها بما يضمن الوفاء بالتزاماتها المالية من جهة ومواجهة أي طارئ من جهة أخرى، حتى لا تضطر لتسييل أصولها شبه النقدية في حالة عدم توفر القدر الكافي من السيولة.

ومن الممكن أن تبرز مشكلة الوكالة عند ظهور سيولة نقدية فائضة، فقد يقوم بعض المديرين باستغلال السيولة النقدية الفائضة من أجل مآرب شخصية أو الدخول في استثمارات غير مجدية.

كما أن وجود سيولة نقدية فائضة يترتب عليه قيام المصارف الإسلامية بدفع أرباح للمودعين من غير استثمار تلك الودائع، مما يضيف أعباء مالية عليها. ومن هنا برزت الحاجة لدراسة الأداء المالي للمصارف الإسلامية بمملكة البحرين في ظل وجود مشكلة السيولة النقدية الفائضة.

وقد جرى اختيار هذا الموضوع لأنه يعتبر من المواضيع الحديثة نسبياً مقارنةً بالدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة إلى حاجة المصارف الإسلامية بمملكة البحرين إلى دراسات تطبيقية تستكشف واقعها العملي، وكذلك نظراً لقلّة الدراسات في مملكة البحرين حول هذا الموضوع، كما أنّ الدراسات السابقة المتعلقة بالسيولة النقدية الفائضة في حدود علم الباحث لم تجمع بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي كان لها دور في ظهور السيولة النقدية الفائضة.

مشكلة الدراسة :

تتعرض جميع المصارف إلى مشكلة نقص وزيادة السيولة النقدية بشكل عام في الأمد القصير سواء كانت بنوك تقليدية أو مصارف إسلامية (العبيد، 2016، والسعدي، 2010)، إلا أنّ الأخيرة يمكن أن تعاني بصورة أكبر في حالة نقص السيولة بسبب عدم مقدرتها على الاقتراض من البنوك الأخرى بفائدة ربوية عندما ترغب في الحصول على سيولة بصفة

عاجلة، كما أنها قد لا تستطيع القيام عند رغبتها بصفة عاجلة ببيع أصولها غير السائلة بالسعر العادل لها، الأمر الذي يجعلها مضطرة للاحتفاظ بمقدار كافٍ من السيولة لمواجهة احتياجاتها، وهذا يؤدي إلى إيجاد فائض مالي متعطل، في حين أن البنوك التقليدية ليست مضطرة للاحتفاظ بسيولة عالية، إنما تحتفظ بسيولة حسب احتياجاتها الحالية، وفي حالة نقص السيولة لديها تستطيع الاقتراض من المصرف المركزي أو البنوك التقليدية الأخرى.

ووجود سيولة نقدية فائضة يؤثر على النشاطات الاستثمارية للمصارف حيث يترتب عليه قيام المصارف الإسلامية بدفع مباحات للمودعين من غير استثمار لتلك الودائع، مما يضيف أعباء مالية عليها، كذلك من الممكن أن تبرز مشكلة الوكالة، فقد يقوم بعض المديرين باستغلال السيولة النقدية الفائضة من أجل مآرب شخصية أو الدخول في استثمارات غير مجدية.

وتنشأ مشكلة السيولة النقدية الفائضة في المصارف الإسلامية نتيجة عوامل داخلية ترتبط بطبيعتها؛ وحجم موجوداتها؛ وخبرتها في إدارة السيولة؛ ودرجة الانتشار الجغرافي لها؛ كذلك تنشأ مشكلة السيولة النقدية الفائضة في المصارف الإسلامية نتيجة عوامل خارجية تتمثل في السياسة النقدية للمصرف المركزي؛ الوضع الاقتصادي؛ متطلبات بازل 2 و3.

ومن هنا تبرز مشكلة السيولة النقدية الفائضة، لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى تؤثر السيولة النقدية الفائضة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين؟

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من الدور المتنامي للمصارف الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والذي أدى إلى تحول الكثير من البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية بشكل كامل، أو من خلال فتح نوافذ إسلامية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، أو طرح منتجات بصيغ إسلامية. ويتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة إدارات المصارف الإسلامية في إيجاد صيغ تمويلية واستثمارية لمعالجة السيولة النقدية الفائضة، كذلك من المأمول أن تستفيد منها الجهات التشريعية كمصرف البحرين المركزي في وضع آلية لإقراض المصارف

الإسلامية واعتماد أدوات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل تسهم في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. كما تعد هذه الدراسة إضافة نوعية إلى الأدبيات التي درست تأثير السيولة الفائضة على أداء المصارف الإسلامية من حيث شمولها على عوامل داخلية تتمثل في طبيعة المصارف الإسلامية؛ وحجمها؛ وخبرتها؛ والانتشار الجغرافي؛ وعوامل خارجية تتمثل في الوضع الاقتصادي؛ وسياسة المصرف المركزي؛ ومتطلبات بازل 2 و3.

ويتوقع لهذه الدراسة أن تقوم بتزويد بالمعلومات المفيدة لصناع القرار من مديرين وباحثين أكاديميين ومحللين ومستثمرين حول تأثير المصارف الإسلامية. وتعتبر المصارف الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من النظام النقدي والمالي للدولة، ونظراً لطبيعة نشاطها الاقتصادي الذي يستخدم مختلف صيغ التمويل المصرفي من مضاربة ومشاركة ومرايحة لذلك فإن المحافظة على نشاطها هو ضمان لاستقرار السياسة النقدية والاقتصادية الكلية للبلد وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل حقيقي.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة بين السيولة النقدية الفائضة والأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين.

الاطار النظري

السيولة النقدية :

تعني السيولة النقدية بشكل عام ما يزيد من الموارد المتاحة للمصرف عن الأموال المستخدمة في الإقراض والاستثمار، فعندما تكون السيولة غير متوفرة فإنها تحد من قدرة المصارف على الإقراض والاستثمار، والعكس صحيح، فعندما تفيض السيولة عن قدرة المصارف على الإقراض والاستثمار تكون السيولة متوفرة، عندها يضطر المصرف أن يستثمر هذه الفوائض ضمن موجودات سائلة كالأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف الأخرى. فالسيولة تتحدد وفق سهولة تحويل أي أصل إلى سيولة نقدية (رمضان وجودة، 2013).

كذلك تواكب الخدمات المصرفية مخاطر رئيسة تنشأ بسبب السيولة، حيث يجب على إدارة السيولة أن تعطي الأولوية لإدارة المصارف الإسلامية للتعامل مع هذه المشكلة. فمن

الممكن أن تخرج المصارف بشكل عام من السوق بسبب عدم قدرتها على خلق السيولة، حيث تعتبر مخاطر السيولة في الخدمات المصرفية واحدة من المخاطر التي تحتاج إلى معالجة من قبل المصارف الإسلامية إلى جانب مخاطر الائتمان والسوق.

وتنقسم السيولة النقدية إلى نوعين (الرباطي والحداد، 2015):

1 - السيولة النقدية:

هي النقد المتوفر حالياً بين يدي المصرف، وتتمثل فيما يأتي:

1. النقد المتوفر في خزائن المصرف سواء كان بالعملة الوطنية أو الأجنبية.
2. ودائع المصرف المودعة لدى البنك المركزي.
3. ودائع المصرف المودعة لدى المصارف الأخرى.
4. الشيكات تحت التحصيل.

2 - السيولة شبه النقدية:

وهي الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون تحقيق أي خسارة، ومنها: أذونات خزينة، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية كالأسهم والسندات، وهي موجودات قصيرة الأمد تسمى بالموجودات الاستثمارية من أجل خدمة السيولة في المصارف، حيث إن بقاءها في صورة نقد لا يحقق للمصرف أي عوائد.

ويعتبر النقد المتولد من الأنشطة التشغيلية أهم ما يتوفر لدى المصرف بين يديه وهو ما يعرف بالربح التشغيلي للمصرف والذي يتولد من خلال الأنشطة المصرفية التي يقوم بها المصرف، والذي يؤدي إلى تسهيل عملية إدارة السيولة.

4. السيولة النقدية الفائضة:

تلجأ المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ بسيولة نقدية فائضة عن حاجتها لمواجهة التزامات السيولة المختلفة، ويرجع هذا إلى وجود عوامل داخلية وعوامل أخرى خارجية تستلزم من المصارف الإسلامية الاحتفاظ بمعدلات سيولة مرتفعة.

وتعني السيولة النقدية الفائضة بأن يقوم المصرف بالاحتفاظ بمعدلات سيولة نقدية

مرتفعة تزيد عن المعدل المطلوب لحاجته الفعلية، وذلك لمواجهة أي التزام طارئ. ويرجع نشوء السيولة النقدية الفائضة في المصارف الإسلامية إلى انخفاض الاستثمارات عن إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع وبمعنى آخر عندما تزيد التدفقات النقدية الداخلة، أو عندما تقل التدفقات الخارجة، أو عندما يحدث كلا الأمرين في الوقت نفسه.

آثار السيولة الفائضة:

ينجم عن نشوء السيولة النقدية الفائضة في المصارف الإسلامية آثار سلبية يمكن إيجازها على النحو الآتي (شحاته، 2010):

1. فقدان المودعين الثقة بالمصرف، مما يؤثر على سمعة المصرف، حيث يتضح للمودعين عدم قدرة المصرف على استثمار أموالهم بشكل أفضل.
2. تعطيل أموال المودعين وأصحاب رأس المال بالمصرف من استثمار أموالهم، مما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى التضحية بعوائد كان من الممكن الحصول عليها.
3. الأموال التي تكون في صورة نقد تعتبر موجودات ليس لها عائد، وبقاؤها على هذه الصورة من الممكن أن تفقد بعضاً من قيمتها بسبب التضخم النقدي، مما يؤثر بالتالي على ربحية المصرف وعلى قيمة رأس المال الحقيقي.

نسب السيولة النقدية:

تكمن أهمية السيولة في أن المصارف لا تقوم بتسديد التزاماتها وفق ما تحصل عليه من عوائد، بل وفق ما يتوفر لديها من سيولة. ولمعرفة مدى توفر السيولة النقدية تستعين المصارف الإسلامية بعدد من النسب المالية لقياس قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها بما يتوفر لديها من نقد بالإضافة إلى الموجودات الأخرى سريعة التحول إلى نقد.

وللسيولة جانبان، الجانب الأول عندما تتخفف السيولة عما هو محدد سوف ينتج عن ذلك عسر مالي، ولا يستطيع المصرف الوفاء بالتزاماته وعلى وجه الخصوص المودعين عندما يريدون سحب ودائعهم، أما الجانب الآخر فهو عندما تزيد السيولة عن الحد الاقتصادي لها ستؤثر سلبياً على عوائد المصرف. فنسب السيولة المالية من خلال تحليل البيانات المالية

للمصارف تلقي الضوء على المشكلات والاختناقات التي يحتمل وجودها والتي تؤثر على المركز المالي للمصارف.

وتشمل النسب المالية التي من الممكن استعمالها في قياس السيولة النقدية في المصارف الإسلامية والتي تتناسب مع طبيعة تلك المصارف كلاً من: نسبة السيولة النقدية، نسبة الأهمية النسبية للموجودات السائلة، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة النقدية الفائضة، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة توظيف الموجودات، نسبة توظيف الودائع.

تقييم الأداء المالي :

يقصد بتقييم الأداء المالي بأنه استخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات المصرفية لقياس الأداء وتحسينه وتطويره بهدف التأكد من مدى قدرة المصرف وكفاءته في إدارته مختلف أنشطة المصرف بما يسهم في تحديد نقاط الضعف والقوة، وتحديد المسؤول عن الأخطاء الناتجة عن نقاط الضعف وعلاج تلك الانحرافات. (عبدالرحمن وابراهيم، 2016) كما عرف (الججاوي والدفاعي، 2017، ص. 65) الأداء المالي بأنه «مجموعة من الأعمال المالية التي يقوم بها المصرف خلال فترة زمنية محددة بغية تحقيق الأهداف الأساسية لتطوير المصرف».

ويمكن القول بأن مفهوم الأداء يعكس كلاً من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه، وبمعنى آخر فإن هذا المفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها داخل أي مؤسسة، لذا تستند عملية تقييم الأداء حسب هذا المفهوم إلى وضع معايير مسبقاً يتم على ضوءها قياس الأداء الفعلي ليتم مقارنته بالمعايير ومن ثم علاج الانحرافات إن وجدت.

وباعتماد التعاريف السابقة فإنه يمكن تعريف تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية بأنه مقارنة الأداء المالي الفعلي للمصرف الإسلامي ببيانات الأداء التاريخية لمعرفة مواطن القوة والضعف في البيئة الداخلية، ومعرفة الفرص والتهديدات التي تواجهها من البيئة الخارجية، ويتم من خلال التحليل المالي بواسطة مجموعة من الأدوات المالية.

تجري عملية تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة مؤشرات تعتبر بمثابة معايير يجري بواسطتها الحكم على مدى قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها، ويفضل اختيار عدد قليل من

النسب عند اختيار المؤشرات المفضلة للحكم على الأداء حيث يجب أن تكون لها دلالة وأهمية، ويفضل توفر الشروط التالية (الحناوي ومصطفى، 2008):

- 1 - أن يعبر المعيار بصدق عن مدى فعالية استخدام الموارد للمصرف.
- 2 - أن يتسم المعيار بالحساسية للتغير في مستوى الأداء.
- 3 - أن تتوفر لدى المعيار قابلية مقارنة الأداء الحالي للمصرف بالأداء خلال فترات سابقة لها.
- 4 - أن يتم اختيار المعيار بما يتناسب مع أهداف ووظائف المصرف.

فهناك مجموعة من المؤشرات المالية الخاصة بالأداء إلا أنه سيتم استخدام نسب الربحية لقياس الأداء المالي. وذلك لأن الربحية تعتبر نتاج كافة الجهود والأنشطة التي قام بها المصرف، فهي تمثل مقياس كلي للأداء المالي (الججاوي والدفاعي، 2017). وتعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المصرف وكفاءته على توليد الأرباح من الاستثمارات، أو من الموجودات المتاحة، أو من حقوق الملكية، ومن أهم نسب الربحية مُعدل العائد على الاستثمار، مُعدل العائد على حقوق الملكية، مُعدل العائد على الودائع.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة فقد قام الكور (2010) بإجراء دراسة هدفت إلى معرفة مدى تأثير إدارة السيولة على كفاءة التكلفة وعلى أداء المصارف الإسلامية بشكل عام في الأردن خلال الفترة (1993 - 2008). أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين متغير السيولة ومتغير عدم كفاءة التكلفة كانت موجبة وهامة إحصائياً، بينما كانت علاقة متغير السيولة مع أداء المصارف الإسلامية جاءت ضعيفة نسبياً وغير هامة إحصائياً. أوصت الدراسة بأن المصارف التي بدأت حديثاً بالعمل بالصيغ المالية الإسلامية أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية الكفاءة وإدارة السيولة، لتأثيرها على قيمة البنك وقدرته على المنافسة والاستمرار والنمو. كما أوصت الدراسة بأن على المصرف المركزي العمل على تبني استراتيجية تعتمد على أدوات ومنتجات مالية قصيرة الأجل قابلة للتداول تساهم في إدارة السيولة بكفاءة، وبشكل يعزز من قدرة المصارف التي تتجه للعمل بالصيغ الإسلامية على المنافسة وتقديم خدمات مقبولة.

كما أجرى بورقية وغربي (2014) دراسة هدفت إلى تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية. وتم استخدام طريقة تحليل الارتباط لقياس أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي من خلال دراسة تطبيقية على عينة مقدارها عشرة مصارف إسلامية خلال الفترة من (2005 - 2012). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية من أجل تلبية طلبات المساهمين والمستثمرين والتأكد من صحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية لتصبح أكثر كفاءة.

وأجرى الطالب (2015) دراسة هدفت إلى معرفة أنواع مخاطر السيولة النقدية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، وتحديد الوسائل والاجراءات التي تحد منها والتي جرت خلال الفترة (2013 - 2014)، واشتملت عينة الدراسة على أربعة من المصارف الإسلامية، جمعت بياناتها من خلال البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك الأردنية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. واستنتج الباحث أن السيولة الفائضة تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها المصارف بسبب انعكاسه على ربحيتها، فعدم قدرة المصارف الإسلامية على اللجوء للبنك المركزي في حالة نقص السيولة يجبرها على الاحتفاظ بمعدلات سيولة مرتفعة أعلى من تلك التي تحتفظ بها البنوك التقليدية. ونتيجة لذلك فإنه سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالمساهمين اصحاب رأس المال والمودعين وتراجع لدور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام من قبل المصارف الإسلامية بتبويب صيغ الاستثمار المتبعة لديها والاستفادة من بعض الأدوات المتاحة مثل المضاربة والمشاركة.

أما العاني (2015) فقد أجرى دراسة بغرض التعرف على أنواع مخاطر السيولة النقدية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية مع تحديد الوسائل والاجراءات التي تساعد في الحد من تلك المخاطر. وبلغت عينة الدراسة خمسة مصارف إسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة، جمعت بياناتها من الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي. وجرى استخدام المنهج الوصفي لدراسة مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، والمنهج التحليلي لدراسة

وتحليل السيولة في المصارف الإسلامية والمخاطر التي تواجهها ثم وضع مقترحات لمواجهتها بما يتلاءم وطبيعة الأدوات المعتمدة لديها معتمدين في ذلك على المعايير والضوابط الشرعية التي أقرها مجمع الفقه الإسلامي. ولقد أظهرت الدراسة أن مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية تكمن في وجود فائض من السيولة يعتبر من أهم المشكلات والتحديات التي تواجهها تلك المصارف بسبب انعكاس السيولة الفائضة على ربحيتها. وقد أوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها تنويع صيغ الاستثمار المتبعة لدى المصارف الإسلامية بحيث يتم اعطاء حصة أكبر للتمويل طويل ومتوسط الأمد لاستغلال السيولة الفائضة.

وهدف دراسة العبيد (2015) إلى معرفة تأثير السيولة على قدرة المصارف الإسلامية في تحقيق الأرباح. والتي أجريت خلال الفترة (2008 - 2014)، ولقد بلغت عينة الدراسة ثلاثة مصارف إسلامية، جُمعت بياناتها من التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة. ولقد قام الباحث باستخدام معامل الارتباط بيرسون لاختبار طبيعة العلاقة وقوتها بين سيولة هذه المصارف وربحيتها مقاسة بالعائد على الموجودات. وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة المصارف الإسلامية العاملة في سورية وربحيتها. وأوصت الدراسة بتطوير صيغ عقود التمويل والاستثمار بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية لتسهم في المواءمة بين السيولة والربحية.

كما قام زايد (2015) بإجراء دراسة لمعرفة أثر فائض السيولة على ربحية المصارف الإسلامية في الأردن الفترة من (2000 - 2013). وقد كانت عينة الدراسة تتكون من مصرفين إسلاميين فقط، وقد تم جمع بياناتهما من بورصة عمان. وجرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعتماد ثلاثة نماذج للانحدار الخطي، وجرى اختيار نسب السيولة الكلية (الموجودات النقدية وشبه النقدية مقسومة على إجمالي الودائع) ومخاطر السيولة للتعبير عن المتغير المستقل فائض السيولة، في حين جرى اختيار العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والعائد لكل سهم للتعبير عن المتغير التابع الربحية. وأشارت نتائج الدراسة بأن فائض السيولة لا يؤثر على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية الأردنية باستغلال فائض السيولة من خلال القيام بالمشروعات الاستثمارية.

وقام الرقيبات (2016) بإجراء دراسة على مصرفيين إسلاميين خلال الفترة (1990 - 2013)، بهدف معرفة مدى تأثير فائض السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة. وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل الإحصائي (SPSS) لاختبار أثر المتغير المستقل (نسبة السيولة الكلية) على المتغير التابع الأداء (العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية). وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية في العالم ككل تواجه مشكلة فائض السيولة. وأوصت الدراسة بضرورة وجود سوق اسلامي، وأن على البنوك المركزية مراعاة المصارف الإسلامية بالنسبة للتشريعات الصادرة من قبلها.

كما قام العاربية وبلبالي (2017) بإجراء دراسة خلال الفترة (2000 - 2014)، جُمعت بياناتها من بنك الجزائر، حيث هدفت إلى تحليل أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية بالجزائر باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن أداة سعر الخصم لم تكن فعالة ونشطة مع فائض السيولة، أما أداة استرجاع السيولة والاحتياطات الإجمالية كانت فعالة ونشطة في تقليل فائض السيولة. وأوصت الدراسة بالتأكد على مراجعة استعمالات الأدوات السياسية النقدية القائمة حالياً، وإدخال أدوات جديدة يمكن التعامل بها في السوق النقدية وتطوير مؤشرات مالية ونقدية تعكس حقيقة الأوضاع المالية للقطاع المصرفي.

وأما Paul et al (2013) فقد قام بفحص وتقييم الربحية والسيولة في البنوك التقليدية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية خلال الفترة (2008 - 2012). وتضمنت عينة الدراسة خمسة بنوك تقليدية وخمسة مصارف إسلامية، جُمعت بياناتهم من التقارير السنوية المنشورة. وجرى استخدام نسب مالية مختلفة، كذلك جرى استخدام اختبار T واختبار F لتحديد الأداء التفاضلي بين مجموعتي المصارف محل الدراسة. حيث وجدت الدراسة أن المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من خلال مؤشرات الربحية تبدو متقاربة ومتقلبة إلا أنها في الغالب أظهرت أن المصارف الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية بسبب تمتعها بمركز سيولة أقل.

كما هدفت دراسة Rasul (2013) إلى التحقق من تأثير السيولة على ربحية المصارف الإسلامية خلال للفترة (2001 - 2011) ولاكتشاف وتفسير النتائج جرى أخذ عينات من

خمسة مصارف إسلامية عاملة في بنغلاديش. وتم بناء نموذج للسيولة استخدم به أربع نسب للسيولة، مع ثلاث نسب للربحية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لقياس العلاقة بين السيولة والربحية وتحليل الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين السيولة والربحية. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية العاملة في بنغلاديش على تعزيز السيولة النقدية لأنها تؤثر على الربحية.

وأجرى (Khan et al (2015). دراسة هدفت لتقييم وتحليل الأداء المالي من خلال الربحية والسيولة للمصارف الإسلامية الباكستانية والماليزية خلال الفترة (2006 - 2011). وتضمنت عينة الدراسة خمسة مصارف إسلامية من ماليزيا وخمسة من باكستان، جُمعت بياناتهم من مصرف باكستان المركزي ومصرف ماليزيا المركزي. وقد تمخضت النتائج التجريبية عن أنّ المصارف الإسلامية الماليزية أكثر ربحية وسيولة. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية في الباكستان بالسيطرة على النفقات التشغيلية والتخلي عن الأنشطة التي معدلات ربحيتها منخفضة، وعدم التوسع في منح قروض قصيرة الأمد، كما اقترحت أن تقوم الحكومة الباكستانية بتقديم المساعدة النقدية الإسلامية بشكل كامل كما هو الحال مع المصارف الإسلامية في ماليزيا.

وقام (Milhem and Istaiteyeh (2015) باختبار أداء المصارف الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية في الأردن خلال الفترة (2013-2009). تضمنت الدراسة ثلاثة مصارف إسلامية وثلاثة عشر بنكاً تقليدياً، جُمعت بياناتهم من التقارير السنوية، وجرى استخدام مؤشرات الأداء من أجل عمل دراسة مقارنة لقياس الأداء فيما يتعلق بالربحية والسيولة والمخاطر والملاءمة المالية والكفاءة. كذلك جرى استخدام اختبار T لتحديد أهميتها. وأظهرت النتائج أنّ المصارف الإسلامية أقل ربحية، وأكثر سيولة وأقل مخاطر، وأقل كفاءة مقارنة بالبنوك التقليدية. ومع ذلك، لم يكن هناك اختلاف كبير في نسب الربحية، ولكن كان هناك اختلاف كبير بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية في نسب السيولة ونسب المخاطر ونسب الملاءمة المالية. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية الأردنية أن تحسن من كفاءتها وتزيد من قدرتها على استثمار السيولة الفائضة لجني عوائد وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

وأجرى (Aslam et al (2016) دراسة بهدف معرفة مدى تأثير العوامل الداخلية وعوامل الصناعة والعوامل الخارجية على ربحية المصارف الإسلامية في باكستان خلال الفترة (2007-2014). تضمنت الدراسة خمسة مصارف إسلامية وسبع عشرة نافذة إسلامية للبنوك التقليدية، جُمعت بياناتها من التقارير ربع السنوية للعوامل الداخلية، ومن صندوق النقد الدولي والبنوك العالمية للعوامل الخارجية، وقد استخدمت الدراسة الانحدار الخطي كاختبار للتحقق من مستوى الدلالة والعلاقة بين المتغيرات مع العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين. وأظهرت النتائج أنَّ العوامل الداخلية والعوامل الخارجية عوامل مؤثرة في الربحية، وأنَّ المصارف الإسلامية في باكستان لديها رؤوس أموال كبيرة مما جعلها تتمتع باقتصاديات الحجم الكبير والذي بدوره أثر على الربحية إيجاباً. كما أظهرت النتائج أنَّ معدل الودائع إلى الموجودات كان له تأثير إيجابي على الربحية في تلك المصارف. وقد أوصت الدراسة المصارف الإسلامية أن تعزز من استخدام رؤوس أموالها لتحسين ربحيتها، وأنَّ يقوم النظام المصرفي برسمة مصاريفه بما يعزز الاستقرار المالي لتجنب المخاطر وتمكينها من تجاوز أية أزمة مالية. وللوقاية من العسر المالي أوصت باختيار سياسات مالية فعالة لإدارة السيولة، كما أوصت المصارف الإسلامية أن تفتح فروع أكثر لأن ذلك من شأنه أن يُولد المزيد من العوائد والودائع.

كما أجرى (Siddique et al (2016) دراسة هدفت إلى التعرف على العوامل التي تحدد ربحية المصارف الإسلامية. وتم التحقق من ذلك بواسطة محددات نمو الصيرفة الإسلامية وفق العوامل الداخلية والخارجية خلال الفترة (2012-2014). تمثلت عينة الدراسة في خمسة مصارف إسلامية، وأربع نوافذ إسلامية للبنوك التقليدية. وقد استخدمت المنهجية الشاملة (عوامل داخلية وخارجية) في اختيار النموذج الأنسب. ووجدت الدراسة أنَّ العوامل الداخلية كانت أكثر أهمية نسبياً من العوامل الخارجية، كما كشفت النتائج أنَّ المصارف ذات النسبة المرتفعة لرأس المال هي أكثر ربحية نسبياً. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بتعزيز الإدارة الفعالة للعمليات النقدية وأن تحسن من قدرتها على التنبؤ بالتضخم لضبط معدلات الربح.

وقام (Suresh and Bardastani 2016) بتقييم الأداء المالي لمجموعة مختارة من البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية في مملكة البحرين باستخدام طريقة المنهجية الشاملة، والتي جاءت بهدف تقييم ومقارنة أداء مجموعة من البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية خلال الفترة من 2007 لغاية 2014. تضمنت الدراسة ستة مصارف إسلامية واثنتين وعشرين بنكاً تقليدياً، جُمعت بياناتهم من مصرف البحرين المركزي والبيانات التي نشرها بنك سكوب. ومن أجل التحقق من أداء تلك المصارف ومقارنتها استخدم المتوسط للنسب المالية المختارة بوصفه أحد أساليب النزعة المركزية مع استخدام تحليل الانحدار المتعدد. وأظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية أقل ربحية وكفاءة مقارنة بالبنوك التقليدية، كما أظهرت نتائج الدراسة أداءً متميزاً للمصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية بتقييم الجدارة الائتمانية لمقترضيهها، والمحافظة على جودة الموجودات، وتحسين معدل التكلفة إلى الدخل.

يظهر أن هناك تناقضاً في نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتفسير العلاقة بين السيولة النقدية الفائضة والأداء المالي للمصارف الإسلامية، ففي حين أثبتت دراسة (زايد، 2015، ص57) أنه لا يوجد أي تأثير للسيولة الفائضة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، فقد أثبتت دراسة (Milhem and Istaiteyh، 2015)، أن المصارف الإسلامية أقل أداءً وأكثر سيولة مقارنة بالبنوك التقليدية، في حين كشف (العبيد، 2016) أنه لا توجد علاقة هامة بين سيولة المصارف الإسلامية وأدائها رغم ارتفاع نسب السيولة وانخفاض معدل العائد على الموجودات. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع السيولة النقدية الفائضة وعلاقتها بالأداء المالي في المصارف الإسلامية بمملكة البحرين، حيث إن معظم الدراسات السابقة ركزت على سيولة المصارف الإسلامية. كما أن الدراسة الحالية تحاول قياس السيولة النقدية الفائضة من خلال عوامل داخلية وخارجية مع بيان علاقتها بالأداء المالي للمصارف الإسلامية عينة الدراسة، ومن هنا يؤمل لهذه الدراسة أن تسد النقص في الدراسات السابقة لموضوع السيولة النقدية الفائضة والأداء المالي للمصارف الإسلامية.

فرضيات الدراسة :

في ضوء الدراسات السابقة جرت صياغة الفرضيات الآتية:

H1₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة الفائضة والأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين.

H1₂: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين.

H1₃: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المصرف والأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين.

H1₄: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد فروع المصرف والأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين.

H1₅: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة والأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين.

H1₆: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين.

H1₇: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين.

منهجية الدراسة

أ. مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين خلال الفترة (2009-2016) والبالغ عددها أربعة وعشرين مصرفاً. وقد تم اختيار العينة وفق المعايير التالية:

1 - اعتماد المصارف الإسلامية التي مقرها الدائم في مملكة البحرين، لذا فقد تم استبعاد المصارف الإسلامية التي مقرها الدائم خارج مملكة البحرين، والتي يبلغ عددها ثلاثة مصارف إسلامية.

- 2 - اعتماد المصارف الإسلامية التي قامت بمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية خلال فترة الدراسة، لذا فقد استبعدت المصارف الإسلامية التي نشأت بعد عام (2009) أو التي جرى تصفيتها أو دمجها قبل نهاية عام (2016)، ويبلغ عددها ثلاثة مصارف إسلامية.
 - 3 - اعتماد المصارف الإسلامية التي تصدر قوائمها المالية بشكل منتظم لفترة اثني عشر شهراً، فاستبعد مصرفان إسلاميان لا يتوافقان مع هذا المعيار.
 - 4 - اعتماد المصارف الإسلامية التي لديها تقارير مالية خاصة بفروعها العاملة في مملكة البحرين، لذا فقد تم استبعاد أربعة مصارف إسلامية حسب هذا المعيار.
- وبناءً على المعايير أعلاه فقد جرى اعتماد اثني عشر مصرفاً لتوافقها مع تلك المعايير كعينة للدراسة، كما هو موضح في الملحق.

ب. متغيرات الدراسة:

في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة فإن الباحث اعتمد المتغيرات التالية لتنفيذ دراسته:

1. المتغير التابع اعتمد أداء المصارف الإسلامية بوصفها متغيراً تابعاً يمكن قياسه من خلال معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، فهذه النسبة تشير إلى مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح صافية نتيجة استثماره لرؤوس أموال المساهمين من خلال أنشطته الاستثمارية المختلفة، (2013) (2016) Milhem and Istaiteyeh, (2015) Rasul, Aslam et al, (2010)، الدعمي، حبي (2014)، زايد (2015)، الرقيبات (2016). وتقاس هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح الذي حققه المصرف على إجمالي حقوق الملكية.
2. المتغير المستقل اعتمدت نسبة السيولة الفائضة بوصفها متغيراً مستقلاً، وتقاس هذه النسبة مقدار السيولة الفائضة عن حاجة المصرف، وقد تم استخدام هذه النسبة من قبل بعض الباحثين، مثل زايد (2015). وتقاس هذه النسبة من خلال طرح نسبة الاحتياطي القانوني من نسبة الرصيد النقدي، ويعتبر أي عدد موجب من هذه النسبة هو مقدار السيولة الفائضة.

3. المتغيرات الضابطة اعتمدت المتغيرات التالية كمتغيرات ضابطة لتقليل الخطأ الذي ينتج عن تأثير هذه المتغيرات:
1. حجم المصرف يقاس حجم المصرف من خلال نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات، فكلما قلت هذه النسبة زادت السيولة الفائضة، ولقد استخدمت هذه النسبة من قبل بعض الباحثين لقياس حجم المصرف، مثل (Aslam et al (2004) Haron, (2016) ، مرهج وآخرون (2014).
 2. عمر المصرف يشير هذا المعدل إلى خبرة المصرف حيث تزيد ثقة العملاء بالمصارف التي لها خبرة أكبر مما يجعلها أكثر قدرة على البقاء والاستمرار، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة ودائع وتسهيلات المصرف، مما يؤدي إلى وجود سيولة فائضة، ولقد استخدم هذا المؤشر بعض من الباحثين، مثل مرهج وآخرون (2014).
 3. عدد فروع المصرف يشير هذا المعدل إلى مدى قدرة المصرف على التوسع والانتشار، فالانتشار الجغرافي يؤدي إلى زيادة أعداد عملاء المصرف، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة ودائع وتسهيلات المصرف، مما قد يخلق سيولة فائضة، وقد استخدم هذا المعدل بعض الباحثين مثل مرهج وآخرون (2014).
 4. سعر الفائدة هو السعر الذي يحدده المصرف المركزي وفق أهداف السياسة النقدية التي يتطلع إلى تحقيقها. ولقد استخدمت هذه النسبة بعض الباحثين مثل Haron (2004) ، الدعيمي وحببي (2014). ويقوم مصرف البحرين المركزي باحتساب سعر الفائدة في الغالب بناءً على قرارات البنك الفيدرالي الأمريكي (التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2016). وفي حال وجود سيولة فائضة يتم رفع أسعار الفائدة لامتناعها (شوادر، 2014).
 5. التضخم يعتبر ارتفاع معدل التضخم أحد نتائج السيولة الفائضة، حيث إن التضخم يحدث عندما يكون معدل الزيادة للدخل الحقيقي أقل من الزيادة للدخل النقدي نتيجة ارتفاع مستوى السيولة (الحلاق والمجلوني، 2010). وتشير هذه النسبة إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولقد استخدمت هذه النسبة بعض الباحثين مثل (Aslam et al (2016).

الملاءة المالية ويمكن قياسها من خلال نسبة كفاية رأس المال، والتي تشير إلى مدى قدرة رأس مال المصرف على استيعاب المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تتعرض لها موجودات المصرف الذاتية، ولقد استخدم هذه النسبة العديد من الباحثين مثل Suresh and Bardastani (2016)، السعدي (2010)، مفتاح ورحال (2013). وتقاس هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر.

ووفق متطلبات بازل 2 الذي بدأ تطبيقها اعتباراً من عام 2007 كانت النسبة 8 %، وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 قامت لجنة بازل بعمل تعديلات جوهرية بقواعد ومعايير جديدة عرفت باسم بازل 3 رفعت هذه النسبة إلى 10.5 % (مفتاح ورحال، 2013).

غير أن المصارف الإسلامية في البحرين كانت تحتسب نسبة 12 % حتى عام 2014، وبعدها رفعت النسبة إلى 12.5 % (جميع التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين للفترة من عام 2009 لغاية 2016).

نموذج الدراسة المستخدم لاختبار الفرضيات:

جرى استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد الذي استخدمه كثير من الباحثين وهم: Haron, (2008) Athanasoglou et al. (2008) Naceur and Goaid, (2008), Toni, (2004) Rasul (2013) Shahchera, (2012), Saleem and Rehman, (2011), Khrawish et al. (2011), (2011)، زايد (2015) والرقبيات (2016).

واعتمد الباحث في دراسته نموذجاً مماثلاً للدراسات السابقة مع تطويره بما يتلاءم وطبيعة متغيرات الدراسة الحالية حيث أجرى بعض التغييرات على نسب السيولة لتعزيز العوامل الداخلية والخارجية للسيولة الفائضة من أجل إظهار علاقتها بالأداء المالي للمصارف الإسلامية، وعليه يظهر على النحو الآتي:

حيث إن:

B1FCF:	السيولة الفائضة.	(α):	معامل ثابت.
B2BKS:	حجم المصرف.	(β):	معامل بيتا.
B3AGE:	عمر المصرف.	(i):	المصارف.

B4COMP:	عدد فروع المصرف.	(t):	الفترة الزمنية.
B5INT:	سعر الفائدة.	(€):	الخطأ العشوائي.
B6INF:	التضخم.		
B7ADQ:	كفاية رأس المال.		

كما يبين الشكل رقم (1) جميع متغيرات الدراسة والعلاقة بينها.

شكل رقم (1): متغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات الضابطة	المتغير المستقل
العائد على حقوق الملكية	حجم المصرف	نسبة السيولة الفائضة
	عمر المصرف	
	عدد فروع المصرف	
	سعر الفائدة	
	معدل التضخم	
	نسبة كفاية رأس المال	

التحليل الإحصائي:

يوجد عدد من الأساليب لإجراء التحليل للبيانات المالية من نوع (Panel data) وهي:

1. أسلوب المربعات الصغرى (Pooled Ordinary Least Square).
2. أسلوب التأثير الثابت (Fixed Effect).
3. أسلوب التأثير العشوائي (Random Effect).

وقد جرى استخدام اختبار (Hausman) واختبار (Lagrange Multiplier) لاختيار الأسلوب الأفضل لتحليل النتائج، وبناءً على ذلك فإن أسلوب التأثير العشوائي وهو نموذج قياسي تحلل بواسطته البيانات من نوع (Panel data) وله كفاءة ومعنوية أفضل لتحليل بيانات الدراسة من الأساليب الأخرى، حيث أوضحت نتائج اختبار (Hausman) عدم وجود أي دلالة إحصائية، في حين كشفت نتائج اختبار (Lagrange Multiplier) وجود دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.028)، مما يؤكد أن تحليل بيانات السلاسل الزمنية - المقطعية أفضل في الحصول على نتائج ومعاملات انحدار ذات كفاءة يمكن اعتمادها في التحليل ومناقشة فرضيات الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

بخصوص التحليل الإحصائي فقد استخدم برنامج التحليل الإحصائي (STATA) لإجراء التحليل الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

واستخدام التحليل الوصفي لقياس الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة، في حين استخدم تحليل الانحدار المتعدد لقياس مدى الارتباط بين جميع مقاييس الأداء للمتغير التابع ومتغيرات السيولة الفائضة المستقلة، وأخيراً استخدام نموذج الدراسة لقياس العلاقة بين متغيرات السيولة الفائضة المستقلة مع مقاييس الأداء للمتغير التابع.

تحليل النتائج

التحليل الوصفي لمؤشرات السيولة النقدية الفائضة والأداء المالي:

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المؤسسات المالية ومنها المصارف الإسلامية للتعرف على السيولة النقدية الفائضة لديها (رمضان، جودة، 2013، ص. 288).

لا يتطلب حساب النسب المالية الكثير من الخبرة والمهارة والمعرفة ببيانات القوائم المالية، في حين أن تفسير مدلولات هذه النسب يتطلب إدراكاً جوهرياً ماهية النسبة وطبيعة العلاقة التي نشأت من خلالها ودرجة النمو والاضمحلال خلال الفترات الزمنية المختلفة (الزيدي، 2008، ص. 120).

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن قيمة الوسط الحسابي للسيولة الفائضة خلال فترة الدراسة (2009 - 2016) كانت (1.52)، وبانحراف معياري بلغ (3.39)، وهذا يعني وجود تشتت عالٍ، وبمعنى آخر فبيانات هذا المتغير ليست متقاربة، حيث إن السيولة الفائضة كانت تتراوح ما بين (0.02) كأدنى قيمة و(36.15) كأعلى قيمة.

وهذا يشير بوضوح إلى وجود تفاوت كبير في السيولة الفائضة لعينة الدراسة (المصارف الإسلامية البحرينية)، ومن الممكن تفسير التذبذب في السيولة الفائضة حيث إنه يرجع لاختلاف عدد الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المصارف الإسلامية وحجم موجوداتها.

ويتبين أنَّ الوسط الحسابي لحجم المصرف خلال فترة الدراسة (2009 - 2016) هو (0.73)، وبانحراف معياري (0.19)، وهذا يعني عدم وجود تشتت، وبمعنى آخر فبيانات هذا المتغير متقاربة إلى حد ما، حيث إنها كانت تتراوح بين (0.14) كأدنى قيمة و(1.00) كأعلى قيمة، وهذا يشير بوضوح إلى وجود تفاوت في حجم المصرف لعينة الدراسة، ومن الممكن تفسير هذا التفاوت في حجم المصرف حيث إنه يرجع لاختلاف نتائج الأنشطة الاستثمارية من ربح أو خسارة تؤدي بالتالي إلى تغيير حجم موجوداتها بشكل طبيعي.

ويتبين أنَّ قيمة الوسط الحسابي لعدد فروع المصرف خلال فترة الدراسة (2009 - 2016) كانت (14.08)، وبانحراف معياري بلغ (8.80)، وهذا يعني وجود تشتت، ويرجع ذلك إلى فرق في خبرة المصارف الإسلامية عينة الدراسة.

ويتبين أنَّ قيمة الوسط الحسابي لفروع المصرف خلال فترة الدراسة (2009 - 2016) كانت (3.77)، وبانحراف معياري بلغ (4.30)، وهذا يعني وجود تشتت، وبمعنى آخر فبيانات هذا المتغير متباعدة إلى حد ما، حيث إن عدد فروع المصرف كان يتراوح ما بين (1.00) كأدنى قيمة و(13.00) كأعلى قيمة، مما يشير بوضوح إلى وجود تفاوت في عدد فروع المصارف لعينة الدراسة، حيث كانت أغلب المصارف الإسلامية في مملكة البحرين لا تتعدى فروعها المصرفية فرعاً واحداً.

جدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية للسيولة الفائضة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
السيولة الفائضة (FCF)	1.52	3.39	0.02	36.15
حجم المصرف (BKS)	0.73	0.19	0.14	1.00
عمر المصرف (AGE)	14.08	8.80	2.00	38.00
عدد فروع المصرف (COMP)	3.77	4.30	1.00	13.00
سعر الفائدة (INT)	0.02	0.00	0.02	0.03
معدل التضخم (INF)	0.02	0.01	0.00	0.03
كفاية رأس المال (ADQ)	0.37	0.29	0.03	1.42
الأداء المالي (ROE)	-0.07	0.39	3.00-	0.31

ويتبين من الجدول رقم (1) أنَّ الوسط الحسابي لسعر الفائدة خلال فترة الدراسة (2009 - 2016) هو (0.02)، وبانحراف معياري (0.00)، وهذا يعني عدم وجود تشتت، وبمعنى آخر فبيانات هذا المتغير متقاربة جداً، حيث إن سعر الفائدة كان يتراوح ما بين (2.00) كأدنى قيمة و(0.03) كأعلى قيمة، مما يشير بوضوح إلى وجود تقارب شديد في سعر الفائدة لعينة الدراسة، وذلك يرجع لأنَّ المصارف الإسلامية في مملكة البحرين (عينة الدراسة) تخضع لسعر فائدة واحد لأنَّها ضمن دولة واحدة.

كما يتبين أنَّ الوسط الحسابي للتضخم خلال فترة الدراسة (2009 - 2016) هو (0.02)، وبانحراف معياري (0.01)، وهذا يعني عدم وجود تشتت، وبمعنى آخر فبيانات هذا المتغير متقاربة جداً، حيث إنها كانت تتراوح ما بين (0.00) كأدنى قيمة و(0.03) كأعلى قيمة، مما يشير بوضوح إلى وجود تقارب شديد في مقدار التضخم لعينة الدراسة. وذلك يرجع لأنَّ المصارف الإسلامية في مملكة البحرين (عينة الدراسة) تخضع لمعدل تضخم واحد لأنَّها ضمن دولة واحدة.

ويتبين أنَّ قيمة الوسط الحسابي لكفاية رأس المال خلال فترة الدراسة (2009 - 2016) كانت (0.37)، وبانحراف معياري بلغ (0.29)، وهذا يعني عدم وجود تشتت، وبمعنى آخر فبيانات هذا المتغير متقاربة لحد ما، حيث إنها كانت تتراوح ما بين (0.03) كأدنى قيمة و(1.42) كأعلى قيمة، مما يشير إلى وجود تقارب نسبي في كفاية رأس المال لعينة الدراسة، وذلك يرجع لأنَّ المصارف الإسلامية في مملكة البحرين (عينة الدراسة) أغلبها ملتزمة بتعليمات مصرف البحرين المركزي بخصوص الالتزام بمعدل كفاية رأس المال.

ويتبين أنَّ الوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2009 - 2016) هو (-0.07)، وبانحراف معياري (0.39)، وهذا يعني عدم وجود تشتت، وبمعنى آخر فبيانات هذا المتغير متقاربة لحد ما، حيث إن هذه العائد على حقوق الملكية كان يتراوح ما بين (-3.00) كأدنى قيمة و(0.31) كأعلى قيمة، مما يشير إلى وجود تقارب نسبي في العائد على حقوق الملكية (الأداء المالي) لعينة الدراسة، مما يشير إلى أنَّ المصارف الإسلامية في مملكة البحرين (عينة الدراسة) أداؤها ضعيف بشكل عام مما يدل على عدم قدرتها في توجيه مواردها الذاتية لتحقيق أرباح مقبولة، وقد يعزى ذلك إلى حداثة نشأة بعض المصارف الإسلامية في مملكة البحرين أو وجود مشكلة وكالة.

اختبار تحليل الانحدار المتعدد باستخدام أسلوب التأثير العشوائي:

قبل القيام بإجراء تحليل الانحدار ينبغي القيام بمجموعة من الاختبارات ليتم بواسطتها التأكد من خلو البيانات عدة مشاكل هي:

1. التوزيع غير الطبيعي

أجري فحص التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة من خلال رسم منحى التوزيع لكل منها، وقد تبين أن (3) متغيرات لا تميل بياناتها للتوزيع الطبيعي هي السيولة الفائضة، حجم المصرف، عمر المصرف، لذا فقد جرى إجراء التحويل الرياضي المناسب لهذه المتغيرات على التوالي: المعكوس، الأس التكعيبي، الجذر التربيعي.

وقد أجري اختبار (Skewness/Kurtosis Tests For Normality) فيما يتعلق بالبوافي تحليل الانحدار، وقد كشفت النتائج عن عدم وجود مشكلة التوزيع غير الطبيعي في بوافي تحليل الانحدار إذ بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.31)، وهي غير دالة احصائياً لأنها أعلى من (0.05).

2. الارتباط الذاتي (Wooldridge test)

أجري اختبار (Wooldridge) للتأكد من أن بيانات المتغيرات المستخدمة في التحليل لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وقد كشفت نتائج الاختبار عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستخدمة في التحليل إذ بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.364)، وهي غير دالة احصائياً لأنها أعلى من 0.05، لذا فإن البيانات لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

3. عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity)

من أجل التعرف على مستوى عدم تجانس التباين استخدم (Modified Wald Test)، وقد كشفت نتائج الاختبار عن أن التباين غير متجانس إذ بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.0000)، وهي دالة احصائياً لأنها أقل من 5%، مما يعني أن مشكلة عدم تجانس التباين متواجدة، لذا فإنه ومن أجل حل هذه المشكلة أجري تحليل الانحدار الخطي الحصين للأثر العشوائي (Robust Random-effects GLS regression).

4. الازدواجية الخطية: (Variance Inflation Factor: VIF) و (Pearson correlation)

وقد كشفت نتائج اختبار فرضيات النموذج، عن أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity). حيث يوضح الجدول رقم (10) أن قيم (VIF) تراوحت بين (1.08 - 1.82) وبمتوسط بلغ (1.32) وهو أقل من (10)، وهذا يدل على أن متغيرات الدراسة لا تعاني من هذه المشكلة (Gujarati, 2003).

كذلك تراوحت معاملات ارتباط بيرسون (Pearson correlation) بين المتغيرات بين (0.388 -) و (0.596)، حيث أكدت أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد، وكما هو مبين بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation)

	FCF	BKS	ADQ	COMP	AGE	INT	INF
FCF	1.000						
BKS	0.215	1.000					
ADQ	0.596	0.017	1.000				
COMP	-0.373	0.052	-0.388	1.000			
AGE	-0.110	-0.246	-0.167	0.284	1.000		
INT	-0.170	-0.070	-0.081	0.035	0.151	1.000	
INF	-0.107	0.047	-0.069	0.003	0.065	0.238	1.000

اختبار فرضيات الدراسة:

جرى استخدام تحليل الانحدار المتعدد الحصين للأثر العشوائي للبيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية في مملكة البحرين عينة الدراسة، خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2009 - 2016) على أساس سنوي بما يعادل ستة وتسعين فترة زمنية (مشاهدة)، كذلك يشير معامل التحديد (R^2) إلى أن نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة والضابطة في نموذج الدراسة للسيولة الفائضة يبلغ حوالي (12.2%) من التباين في الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ليوضح لنا أن هناك 87.8% من المحددات الأخرى التي أثرت على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وبلغ العامل الثابت حوالي (0.372) بدلالة إحصائية مقدارها (0.001)، كذلك فإن اختبار (Wald) الذي بلغ حوالي (8.390) بدلالة إحصائية مقدارها (0.015) يشير

إلى صلاحية نموذج الدراسة بشكل عام لقياس التباين في المتغير التابع وهو الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3) وبالاعتماد على نموذج التأثير العشوائي لوحظ وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين السيولة الفائضة (FCF) والأداء المالي (ROE). وهذا يشير إلى أن المصارف الإسلامية البحرينية ذات السيولة الفائضة المرتفعة يتميز أداءها المالي بكفاءة منخفضة. حيث إن وجود سيولة فائضة يعني وجود سيولة غير موظفة في الأنشطة الاستثمارية مما يؤدي إلى خسارة المصرف لعوائد كان من الممكن الحصول عليها، بالإضافة إلى التزامه بدفع عوائد للمبالغ المودعة لديه من قبل المودعين، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، هذا وقد اختلفت الدراسة هنا مع دراسة الكور، (2010)، والعبيد (2015)، وزايد (2015) حيث أثبتت تلك الدراسات عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والأداء. وعليه يمكننا قبول الفرضية الأولى. كما تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى يفوق (0.1) بين حجم المصرف (BKS) والأداء المالي (ROE) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بالرغم من أن المصارف التي حجم موجوداتها كبير نسبياً تستطيع أن تستفيد من اقتصاديات الحجم مما يعطيها قدرة على تخفيض تكاليفها وتقديم خدمات مالية متنوعة لعملائها وزيادة قدرتها على الاستثمار وبالتالي قدرتها على جني أرباح أكبر، ولكن ما توصلت له الدراسة جاء متعارضاً مع الإطار النظري، كما أنها نتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Suresh and Bardastani, Aslam et al. 2016)، والقضاة (2013) والتي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعليه نجد أنه ليس هناك أي علاقة بين حجم المصرف والأداء المالي في المصارف الإسلامية، وبذلك من الممكن رفض الفرضية الثانية.

ولم تبين النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى يفوق (0.1) بين عمر المصرف (AGE) والأداء المالي (ROE) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بالرغم من أن المصارف التي لديها خبرة مصرفية تستطيع من خلالها تقديم خدمات مالية لعملائها مما يزيد من قدرتها على جني أرباح، حيث إن المصارف التي تتوفر لديها خبرة مصرفية لديها

القدرة على البقاء والاستمرار وتخلق لها سمعة وثقة أمام العملاء أكبر من تلك المصارف حديثة النشأة، كذلك المصارف الحديثة تحتاج إلى أصول ومصاريف تأسيس أثناء السنوات الأولى مما يقلل من أرباحها، ولكن ما توصلت له الدراسة جاء متعارضاً مع الإطار النظري، كما أن هذه النتيجة جاءت متعارضة مع ما توصلت إليه دراسة (أبو زعيتر، 2006) والتي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعليه من الممكن رفض الفرضية الثالثة.

عدم وجود أية علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى يفوق (0.1) بين عدد فروع المصرف (COMP) والأداء المالي (ROE) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. على الرغم من أن الانتشار الجغرافي للمصرف يساعد على زيادة عدد العملاء للمصرف، مما سيؤدي إلى زيادة حجم الودائع، والتي بدورها ستعزز من أداء المصرف في تحقيق أرباح، إلا أن نتائج الدراسة جاءت متعارضة مع الإطار النظري، كما جاءت متعارضة مع ما توصلت إليه دراسة (Suresh 2016) and Bardastani، وأبو زعيتر (2006) من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد فروع المصرف والأداء المالي، وعليه من الممكن رفض الفرضية الرابعة.

وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) بين نسبة كفاية رأس المال (ADQ) والأداء المالي (ROE) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وهذا يعني أن المصارف الإسلامية في مملكة البحرين لديها القدرة على مواجهة أي احتمال للإفلاس وامتصاص أي خسائر ممكنة وأنه تتوفر لديها القدرة على حماية الأموال المودعة لديها وحمايتها بأموالها الخاصة، مما يؤكد على ملاءة واستقرار المصارف الإسلامية البحرينية وبما يعزز الاستقرار المالي في مملكة البحرين. إن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) بين نسبة كفاية رأس المال (ADQ) والأداء المالي (FP) للمصارف الإسلامية في مملكة البحرين يوضح أن الملاءة المالية لها الثقل الأكبر من بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الأداء المالي. وهذا ما يؤكد طبيعة العمل المصرفي الذي يقوم على مبدأ العائد والمخاطرة، وقد جاءت نتائج الدراسة متعارضة مع الإطار النظري، كما جاءت الدراسة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة عبدالرحمن وبرايم (2016)، من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد فروع المصرف والأداء المالي، وبناءً على ما سبق فإنه يتم قبول الفرضية.

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة (INT) والأداء المالي (ROE) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بالرغم من أن سعر الفائدة يعتبر أحد محددات السيولة الفائضة التي يتحكم بها مصرف البحرين المركزي والتي تؤثر على الأداء المالي. إلا أن نتائج الدراسة جاءت متعارضة مع الإطار النظري، وقد يعزى هذا التعارض لثبات سعر الفائدة في مملكة البحرين خلال فترة الدراسة من (2009-2015)، حيث تغير سعر الفائدة فقط مرة واحدة خلال فترة الدراسة في عام 2016، كما جاءت هذه الدراسة متعارضة مع ما توصلت إليه دراسة Suresh and Bardastani (2016)، وأبوزعير (2006)، وعليه نجد أنه ليس هناك أي علاقة بين سعر الفائدة والأداء المالي في المصارف الإسلامية، وبناءً على ما سبق فإنه من الممكن رفض الفرضية.

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم (INF) والأداء المالي (ROE) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بالرغم من أن معدل التضخم يعتبر أحد محددات السيولة الفائضة التي تؤثر على الأداء المالي. إلا أن نتائج الدراسة جاءت متعارضة مع الإطار النظري، وقد يعزى هذا التعارض لكون معدل التضخم في مملكة البحرين متدنياً ومائلاً للثبات خلال فترة الدراسة من (2009-2016)، كما أن هذه الدراسة تتعارض مع دراسة et al. Aslam (2016)، Suresh and Bardastani (2016)، والقضاة (2013) التي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والأداء المالي، وعليه نجد أنه ليس هناك أي علاقة بين معدل التضخم والأداء المالي في المصارف الإسلامية، وبناءً على ما سبق فإنه يتم رفض الفرضية.

الجدول رقم (3) ملخص نتائج الدراسة

البيانات	Random Effect Model	
	ROE	
الفرضية الأولى	-0.044	(0.015)**
الفرضية الثانية	0.003	(0.862)
الفرضية الثالثة	0.070	(0.225)
الفرضية الرابعة	0.006	(0.675)
الفرضية الخامسة	0.535	(0.008)*

الفرضية السادسة	0.294	(0.711)
الفرضية السابعة	0.146	(0.767)
-CONS	0.372	(0.001)*
R ²	0.122	
Wald Ch ² (2) Prob	8.39	(0.015)*
Observations(n)	96	96

*, **, *** معنوي إحصائياً عند مستوى 1%، 5% و 10%.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء التحليل أعلاه توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1. تبين وجود سيولة نقدية فائضة لدى المصارف الإسلامية، والتي تنعكس على أدائها بصفة سلبية، والتي توضح أن إدارة المصارف الإسلامية لا تستطيع توظيف سيولتها في أنشطة استثمارية أكثر.
2. يعزى وجود السيولة النقدية الفائضة في المصارف الإسلامية للتحوط الشديد الذي تلتزم به تلك المصارف لتوفير السيولة الكافية لتلبية سحبيات العملاء لودائعهم في ظل عدم القدرة على الاقتراض من مصرف البحرين المركزي.
3. تتوافق المصارف الإسلامية مع متطلبات بازل 3، حيث يتضح ذلك من خلال التزامها بنسبة كفاية رأس المال المقررة من قبل بازل 3، مما جعلها تتجاوز الأزمة المالية عام 2008.

محددات الدراسة:

1. تتلخص محددات الدراسة في أنه جرى اعتماد المصارف الإسلامية في تلك التي أنشئت في مملكة البحرين قبل عام 2009 والتي لها تقارير مالية حتى عام 2016، ولهذا استبعدت بعض المصارف الإسلامية بسبب عدم قيامها بمزاولة الأعمال المالية المصرفية الإسلامية خلال فترة الدراسة إما بسبب الإنشاء أو الاندماج أو التصفية أو التبعية لغير مملكة البحرين أو لعدم وجود بيانات مالية خاصة بالفروع العاملة في مملكة البحرين، أو بسبب اختلاف فترة إعداد التقارير المالية.

2. هناك بعض الصعوبات التي واجهت الباحثان تتعلق بعدم وجود المعلومات الكافية وذلك بسبب مستوى الإفصاح في بعض المصارف الإسلامية لم يكن بشكل كامل وذلك بسبب عدم وجود تشريع يجبر تلك البنوك للإفصاح عن المعلومات للعامّة.

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نوصي بما يأتي:

1. ضرورة قيام مصرف البحرين المركزي بفتح نافذة إسلامية للاستفادة من السيولة المتوفرة بالمصارف الإسلامية من خلال القبول بودائع استثمارية مخصصة بآجال قصيرة ومتوسطة مقابل حصول المصارف الإسلامية على هامش من الربح وفق أحد صيغ التمويل الإسلامي، وبالمقابل منح قروض بدون فوائد وفق أحد صيغ التمويل الإسلامي.
2. ضرورة قيام المصارف الإسلامية في ابتكار صيغ استثمارية وتمويلية متنوعة تكون صالحة لمختلف الآجال لكي تتمكن المصارف الإسلامية من استثمار السيولة الفائضة لتحسين أدائها.
3. ضرورة المواءمة بين السيولة النقدية والملاءة المالية من خلال استثمار السيولة النقدية الفائضة في استثمارات قصيرة الأجل.

الأبحاث المستقبلية :

بما أن الدراسة الحالية اقتصرت على دراسة أثر النقدية الفائضة على أداء المصارف الإسلامية في البحرين لذلك نقترح إجراء دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية في البحرين.

كما نقترح إجراء دراسة مماثلة تأخذ بعين الاعتبار دول مجلس التعاون الخليجي لغايات المقارنة تسمح بتعميم النتائج حول تأثير النقدية الفائضة على أداء المصارف الإسلامية في تلك الدول.

المراجع

أ. المراجع العربية:

- أحمد، علي (2010). البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
- الججاوي، طلال والدفاعي، مصطفى. (2017). التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية. دار الأيام، عمّان، الأردن.
- الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد (2008). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. (الطبعة الرابعة). دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، الأردن.
- الحلاق، سعيد والعجلوني، محمد (2010). النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- الحناوي، محمد ومصطفى، نهال (2008). الإدارة المالية - التحليل المالي لمشروعات الأعمال. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
- الدعيمي، عباس وحبي، ميساء (2014). دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي - بحث تطبيقي. مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، ص ص. 216-245.
- الرقيبات، غازي (2016). مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على الأداء. المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد الخامس، العدد الثالث، ص ص. 43 - 63.
- الرقيبات، غازي (2014). المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- الزبيدي، حمزة (2008). الإدارة المالية المتقدمة. (الطبعة الثانية). مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- السعدي، سوسن (2010). المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

- العبيد، ميمون (2016). أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية. مجلة جامعة البعث، المجلد الثالث والسبعون، العدد التاسع، ص 117 - 145.
- العجلوني، محمد (2012). البنوك الإسلامية أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية. (الطبعة الثالثة). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن.
- القضاة، حنان (2013). أثر المتغيرات الخارجية والداخلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية في الأردن. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان - الأردن.
- الوادي، محمود وسمحان، حسين (2009). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، (الطبعة الثالثة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن.
- بن العارية، حسين وبلبالي، عبد السلام (2017). تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال. ص 198 - 209
- بن عمارة، نوال (2013). المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية. دار وائل، عمّان، الأردن.
- بورقبة، شوقي وغربي، عبدالحليم (2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، ص 111 - 120.
- شوارد، حمزة (2014). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية. عماد الدين للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- رمضان، زياد وجودة، محفوظ. (2013). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. (الطبعة الرابعة). دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.
- زايد، محمد (2015). أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- عبدالرحمن، حرم وابراهيم الهادي (2016). مقررات بازل 1 و2 و3 ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان - دراسة ميدانية، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، المجلد السابع، العدد الخامس والعشرين، ص 83 - 107.

مرهج، منذر وحمودة، عبد الواحد ومزيق، رامي (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات - دراسة ميدانية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد السادس والثلاثين، العدد الثاني، ص ص. 325 - 345.

الرباطي، أحمد والحدّاد، صابرين (2015). إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية الأسس والنظريات. المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمّان، الأردن.
الطالب، غسان (2015). مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية. المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية. عمّان، الأردن.
العاني، قتيبة (2015). اليد الخفية للمصارف الإسلامية في إدارة السيولة. المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية. عمّان، الأردن.
الكور، عز الدين (2010). أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني. طرابلس، ليبيا.
شحاته، حسين (2010). إدارة السيولة المصرفية المعايير والأدوات. الدورة العشرين لمجمع الفقه الإسلامي. مكة المكرمة، السعودية.
مفتاح، صالح وفاطمة رحال (2013). تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي. اسطنبول، تركيا.
موقع إلكتروني (https://islamonline.net/22307).

ب. المراجع الأجنبية:

- Aslam, Muhammad Kashif, Inamullah, and Mudsir Ismail (2016). «Determinants Affecting the Profitability of Islamic Banks: Evidence from Pakistan». International Journal of Operations and Logistics Management, 5)2(, 115-127.
- Athanasoglou, Panayiotis P., Delis, Matthaïos D. & Staikouras, Christos K. (2008). Determinants of Bank Profitability in South Eastern European Region. MPRA Paper No. 10274, posted 03. September 2008 / 09:24. Retrieved from http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/10274/1/MPRA_paper_10274.pdf. 13/06/2012.
- Haron, Sudin (2004). Determinants of Islamic Bank Profitability. The Global Journal of Finance and Economics, 1(1), 2-18.

- Idris, A. R., Asari, F. F. A. H., Taufik, N. A. A., Salim, N. J., Mustafa, R., & Jusoff, K. (2011). «Determinant of Islamic Banking Institutions' Profitability in Malaysia». *World Applied Sciences Journal*, No. 12, 1-7.
- Khan, Muhammad Asif, Majid Ali, Muhammad Atif Khan (2015). «Gauging Profitability and Liquidity of Islamic Banks: Evidence from Malaysia and Pakistan». *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 5(1), 75-90.
- Khrawish, H. A., Siam, W. Z. & Khrawish, A. H. (2011). Determinants of Islamic Bank Profitability: Evidence from Jordan. *Middle Eastern Finance and Economics*, Issue 13, May, 43-57.
- Milhem, Maysa'a Munir, Rasha M. S. Istaiteyeh (2015). «Financial Performance of Islamic and Conventional Banks: Evidence from Jordan». *Global Journal of Business Research*, 9(3), 27-41.
- Naceur, Samy Ben & Goaid, Mohamed (2008). «The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia». *Frontiers in Finance and Economics*, 5(1), 106-130.
- Paul, Sujana Chandra, Probir Kumar Bhowmik, Mohammad Rakibul Islam, Md. Abdul Kaium, Abdullah AlMasud (2013). «Profitability and Liquidity of Conventional Banking and Islamic Banking in Bangladesh: A Comparative Study». *European Journal of Business and Management*, (24), 113-124.
- Rasul, Limon Moinur (2013). «Impact of Liquidity on Islamic Banks Profitability: Evidence from Bangladesh». *Acta Universitatis Danubius*, 9 (2), 23-36.
- Saleem, Qasim & Rehman, Ramiz Ur (2011). "Impacts of liquidity ratios on profitability (Case of oil and gas companies of Pakistan)". *Interdisciplinary Journal of Research in Business*, (7), July 95-98. Retrieved from <http://www.idjrb.com/articlepdf/idjrb7n9.pdf>. 03/08/2012.
- Shahchera, Mahshid (2012). "The Impact of Liquidity Asset on Iranian Bank Profitability". *International Conference on Management, Behavioral Sciences and Economics*, Issues (ICMBSE'2012), 131-135. Penang, Malaysia.
- Siddique, M. Abubakar, M. Khaleequzzaman, Atiq-ur-Rehman (2016). "Determinants of Islamic Banking Industry's Profitability in Pakistan". *Journal of Islamic Business and Management*, 6(10), 41-61.
- Suresh, Chithra, Mohamed Bardastani (2016). "Financial Performance of Selected Conventional and Islamic Banks in Kingdom of Bahrain – A CAMEL Ranking Based

Approach". European Journal of Contemporary Economics and Management, 3 (1), 23-59.

Toni, Uhomoibhi (2008). "Determinants of Bank Profitability: Macroeconomic Evidence from Nigeria". Deakin University, (working paper).

ملحق

أسماء المصارف الإسلامية التي شاركت في الدراسة

الرقم	اسم المصرف	الرقم	اسم المصرف
1	المصرف الخليجي التجاري	2	بنك الاستثمار الدولي
3	بنك البحرين الإسلامي	4	بنك الخير
5	بنك المؤسسة العربية المصرفية	6	بنك سيتي الاستثماري الإسلامي
7	بنك سيرة	8	بيت التمويل الكويتي
9	مجموعة جي أف أتش المالية	10	مركز إدارة السيولة
11	مصرف السلام	12	مصرف الطاقة الأول

- المصرف الخليجي التجاري. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- بنك الاستثمار الدولي. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- بنك البحرين الإسلامي. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- بنك الخير. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- بنك سيتي الاستثماري الإسلامي. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- بنك سيرة. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- بيت التمويل الكويتي. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- مجموعة جي اف اش المالية. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- مركز إدارة السيولة. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- مصرف البحرين المركزي. (2009-2014). التقارير الاقتصادية. المنامة، مملكة البحرين.
- مصرف البحرين المركزي. (2011-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- مصرف السلام. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- مصرف الطاقة الأول. (2009-2016). التقارير السنوية. المنامة، مملكة البحرين.
- قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لمملكة البحرين رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.